بسم الله الرحمن الرحيم

المحاضرة الأولى: مدخل إلى الاقتصاد الكلي

تمهيد:

حاولنا من خلال هذه المحاضرة توضيح بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحليل الاقتصادي الكلي، وعلاقته بغيره من التحاليل الاقتصادية الأخرى، وذلك بالتطرق إلى النقاط التالية:

1-مفهوم التحليل الاقتصادي الكلي؛

2-المقارنة بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الجزئي؛

3-أهداف التحليل الاقتصادي الكلي؛

4-الصعوبات التي يواجهها التحليل الاقتصادي الكلي.

أولًا: النظرية الاقتصادية الجزئية وعلاقتها بالنظرية الاقتصادية الكلية

عرف بول ساموبلسن و ويليام نوردهاوس (Paul A. Samuelson et William D. Nordhaus)، علم الاقتصاد كمايلي:"إن علم الاقتصاد هو دراسة كيفية قيام المجتمعات باستخدام الموارد النادرة لإنتاج السلع الثمينة (Valuable Commodities) وتوزيعها بين أفراد المجتمع.

يوضح التعريف أعلاه أن علم الاقتصاد يدرس السبل التي تمكن المجتمعات من تلبية مختلف حاجاتها، بالاعتماد على مواردها المتاحة، وبالتالي خلق أكبر قدر ممكن من المنتجات ذات قيمة بالنسبة لمستخدميها، أي ما يعرف بخلق الثروة، هذه الأخيرة يتم توزيعها على أفراد المجتمع بطريقة عادلة تضمن حقوق ومصالح الجميع ومن دون إقصاء، وهي الغاية السامية التي وجد من أجلها علم الاقتصاد. ولبلوغ هذه الغاية تعددت الدراسات الاقتصادية بتعدد أصحابها، واختلاف وجهات نظرهم، الأمر الذي أدى إلى ظهور توجهين اثنين ضمن علم الاقتصاد، وهما النظرية الاقتصادية الجزئية، والنظرية الاقتصادية الكلية.

1- النظرية الاقتصادية الجزئية:

تعد النظرية الاقتصادية الجزئية من أقدم النظريات في مجال علم الاقتصاد، وتختص هذه النظرية بدراسة الوحدات الاقتصادية الجزئية(الفردية)، مثل: الدخل الفردي، الإستهلاك الفردي، إنتاج مؤسسة واحدة، سوق سلعة ما، وغيرها من الوحدات الاقتصادية ذات الطابع الجزئي. وتنطلق هذه النظرية من فرضية رئيسية مفادها أن التوازن الاقتصادي العام أو الكلي ما هو إلا نتاج ضم مجموعة من التوازنات الاقتصادية الجزئية، أي أن تحقيق التوازن على مستوى كل جزء من هذه الأجزاء سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق التوازن على المستوى الكلي، من هذا المنطلق يجب دراسة كل جزء منفصلًا عن بقية الأجزاء.

من أهم النظريات الاقتصادية الجزئية نذكر مايلي: نظرية المنفعة الحدية للمستهلك، المنفعة الحدية للمنتج، نظرية الإحلال بين سلعتين. وتجدر الإشارة إلى أن النظرية الاقتصادية الجزئية ارتبطت بالمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، وظهرت جليًا في التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي.

2- النظرية الاقتصادية الكلية:

تختلف النظرية الاقتصادية الكلية عن سابقتها الجزئية في كونها تختص بدراسة الاقتصاد الوطني ككل، أي أنها تدرس الوحدات الاقتصادية مجتمعة في نفس الوقت، محاولة تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي دون الفصل بين الوحدات الاقتصادية الجزئية، مثل: دراسة البطالة في المجتمع ككل، الأسعار على المستوى الوطني، الدخل الوطني، الاستهلاك الوطني، التضخم. وقد بنيت النظرية الاقتصادية على فرضية مفادها أن تحقيق التوازن على المستوى الوطني(الكلي)، سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق توازن الأجزاء المكونة له.

3- ظهور التحليل الاقتصادي الكلي:

ظهر التحليل الاقتصادي الكلي مع المدرسة الاقتصادية الحديثة، التي تنسب إلى المفكر الإنجليزي المعروف جون مايناردكينز(J.M.Keynes)، وذلك إثر أزمة الكساد العالمي(1929-1933م)، حيث انتقد هذا المفكر التحليل الاقتصادي الكلاسيكي، واعتبره المسؤول عن تلك الأزمة الخانقة التي عرفها الاقتصاد العالمي، حيث بلغ التضخم ذروته، وتفشت البطالة في المجتمع، الامر الذي أدى إلى ضرورة إعادة النظر في الأسس التي كان يقوم عليها التحليل الاقتصادي، وهو ما جاء به كينز في نظريته الاقتصادية الحديثة، التي تجلت في كتابه الشهير المعنون بـ: **النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقد**، والذي نشره سنة 1936م، حيث تضمن هذا الكتاب دراسة لعديد الظواهر الاقتصادية على المستوى الكلي، أهمها البطالة في المجتمع والتضخم. ويعتبر هذا بمثابة ثورة علمية في مجال الاقتصاد، بقيت بعض أفكارها سارية المفعول إلى يومنا هذا.

4- العلاقة بين النظرية الاقتصادية الكلية والنظرية الجزئية:

رغم اختلاف الفرضيات التي ينطلق منها المحللون الاقتصاديون الكليون عن نظرائهم الجزئيون، إلا أن غايتهما واحدة، وهي الوصول إلى المعرفة العلمية، التي تمكن من تحقيق رفاهية المجتمع وحمايته من مختلف الأزمات، وبالتالي فالنظريتان مكملتان لبعضهما البعض.

ثانيًا: أهداف التحليل الاقتصادي الكلي:

رغم اختلاف السياسات الاقتصادية من بلد إلى آخر، إلا أنها تشترك في جملة من الأهداف العامة تمثل أهداف التحليل الاقتصادي الكلي، من أهمها مايلي:

- **أ-** تحقيق النمو الاقتصادي، أي زيادة الإنتاج وتحسين القدرة الشرائية لأفراد المجتمع؛
- **ب-** بلوغ مستوى التشغيل التام(العمالة الكاملة)، أي محاولة استخدام كل طاقات المجتمع استخدامًا أمثلًا، وبالتالي القضاء على البطالة؛
- **ج-** الحفاظ على استقرار الأسعارفي السوق، أي تخفيض معدل التضخم إلى أدني مستوى ممكن(أقل أو يساوي 3%)، وبالتالي حماية القدرة الشرائية للمستهلكين؛

د- الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، أي توازن قيمة الصفقات المبرمة مع البلدان الخارجية(الصادرات، الواردات وتدفق رؤوس الأموال من وإلى البلد)؛

هـ- تحقيق العدالة في توزيع الثروة بالمجتمع، أي ضمان العيش الكريم للأفراد، وإعطائهم المقابل المادي لمساهمتهم في الناتج الوطني كل حسب عمله؛

و- حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات، وتوفير الحلول في الوقت المناسب.

ثالثًا: **بعض صعوبات التحليل الاقتصادي الكلي:**

يواجه الاقتصاديون جملة من الصعوبات عند اعتمادهم على التحليل الاقتصادي الكلي، مما ينجم عنه نقص الدقة في النتائج المتوصل إليها في بعض الأحيان، ومن بين الصعوبات نذكر مايلي:

أ- **مشكلة التجميع:** تنبع هذه المشكلة من عدم تجانس الوحدات الاقتصادية المدروسة، وكما رأينا في تعريف التحليل الاقتصادي الكلي، فإن هذا الأخير يجمع الوحدات الجزئية ويدرسها مجتمعة، وبالتالي يصعب تجميع الوحدات الاقتصادية غير المتجانسة، مثلًا: زيادة الدخل الوطني لاتعني بالضرورة زيادة مداخيل جميع شرائح المجتمع، وبالتالي صعوبة دراسة سلوكاتهم ككل متكامل. ومن أجل التخفيف من حدة هذه المشكلة يلجأ الباحثون إلى تقسيم المجتمع إلى فئات متجانسة.

ب- **مشكلة التركيب:** لاتختلف هذه المشكلة عن سابقتها كثيرًا، هما ينطبق على الجزء لاينطبق بالضرورة على الكل، فزيادة دخل فرد من أفراد المجتمع ليس له نفس تأثير زيادة مداخيل جميع أفراد المجتمع، على الرغم من أن كلاهما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، والأمر ذاته بالنسبة لبقية المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك، الادخارن الاستثمار،...الخ. كما أن مسلحة الفرد لاتتوافق دومًا مع مصلحة المجتمع، وهي من أهم الانتقادات التي وجهت إلى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

ج- **مشكلة الأوساط الحسابية:** بما أن علم الاقتصاد بشتى فروعه يعتمد على الرياضيات والإحصاء، فإن حساب متوسط بعض القيم كمستوى الأسعار مثلًا، قد يؤدي إلى نتائج بعيدة عن الواقع في حالة وجود بعض القيم الشاذة عن غالبية القيم الأخرى، أي قيم صغيرة جدًا أو قيم كبيرة جدًا.